التنظيم المحاسبي في الجزائر
وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي

غنية بن حركو

جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2

الملخص:

الجزائر وسعيا منها لمسايرة الركب وللاندماج في الاقتصاد العالمي، حاولت ومنذ تخليها على الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق القيام بإصلاحات اقتصادية، مست عدة جوانب، من بينها التنظيم المحاسبي، بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، الذي يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه. لذا أصبح من الضروري التعجيل بتغييره لجعله متلائما مع احتياجات مستعملي المعلومة المحاسبية على المستويين الوطني والدولي، من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية. إلا أن سريان العمل به منذ سنة 2010 يواجه العديد من التحديات تتعلق بشروط ومستلزمات تطبيقه، مما يجعل المنافع المنتظرة منه بعيدة التحقيق.

الكلمات المفتاحية: التنظيم المحاسبي، المحاسبية المالية، النظام المحاسبي المالي

Résumé

Dans un effort en vue de son adaptation et de son intégration à l'économie mondiale, l'Algérie a entrepris des réformes depuis l'amorce de sa transition vers l'économie de marché, qui ont touché plusieurs domaines, y compris la réglementation comptable. Le Plan Comptable National de 1975 qui souffrait de nombreuses lacunes, a été restructuré. Il est ainsi, devenu nécessaire d'accélérer son changement afin qu'il soit adapté aux besoins des utilisateurs de l'information comptable aux niveaux national et international, à travers le nouveau système de la comptabilité financière, compatible avec les normes comptables internationales. Toutefois sa mise en œuvre depuis 2010 fait face à de nombreux défis liés aux conditions de son utilisation et aux exigences de son application, ce qui rend difficile la réalisation des avantages attendus.

Mots-clés: la réglementation comptable, la comptabilité financière, le système de comptabilité financière.

مقدمة

إنّ محاولات إصلاح النظام المحاسبي الجزائري جاءت في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد الوطني نتيجة انتقاله من النهج الاشتراكي وتوجهه نحو اقتصاد السوق، وما يتطلبه هذا الأخير من إصلاحات على كل المستويات، وفي إطار هذا المسعى تتوجه الجزائر إلى تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي،

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

وتواصل جهودهـــا في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، هذه المعطيات تفرض جملة من التغييرات والتعديلات على عدة أصعدة. حيث كان لا بد على المحاســبة، بوصفها أولى الموارد التي تعنى بتوفير المعلومات عن الوحدة الاقتصادية، من التطور نحو تجسيد التوجيهات الاقتصادية الجديدة، حيث قامت الجزائر بتغيير جذري في نظامها المحاسبي ووضـــع نظام جديد اعتمد في تحديـــد قواعده العامة والخاصة والمفاهيمية للتســـجيل المحاسبي، القياس وعرض القوائم المالية بشكل متوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

إنّ التغيرات التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني لا تمس القواعد العامة للمسك المحاســبي بل تتعداها، وذلك بتطبيق مبادئ جديدة لم تكن متوفرة في ظل المخطط المحاسبي الوطني كاستخدام القيمة العادلة في التقييم مثلا، إضافة إلى تغيير واستبدال بعض الحســابات وأرقامها. إلا أن هذا النظام الجديد وعند بداية تطبيقه اصطدم بعائق كبير هو واقع البيئة المحاسبية في الجزائر.

إشـــكالية الدراسة: لتوضيح المراحل التي مر بها التنظيم المحاسبي في الجزائر وتبيان أسباب ودوافع تبني النظام المحاسبي المالي والتحديات التي تواجهه سنحاول الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل تحديات البيئة المحاسبية الجزائرية؟

هذا التساؤل يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أسباب ودوافع تبني النظام المحاسبي المالي؟
- ما هو الإطار العام للنظام المحاسبي المالي؟
- ما هي التحديات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي؟

أهمية الدراســـة: تكمن أهمية هذه الدراســـة في تزامنها مع التغـــير الحاصل في الأنظمة المحاســـبية في الجزائر وهذا بتبنيها لفكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي، والذي جاء ليطور نظام المحاسبة في الجزائر وتقريبه من التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية.

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

منهج الدراسة: للوصول إلى الأهداف المرجوة والإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاستناد إلى واقع المعلومات والنشرات والدراسات والدوريات العلمية والجرائد الرسمية ومصادر المعلومات الإلكترونية المتوفرة.

تقسيمات الدراسة: قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور هي:

- المحور الأول: نقائص المخطط الوطني المحاسبي؛
- المحور الثاني: الخيار الوطني للإصلاح وتطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- المحور الثالث: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في بيئة المحاسبة الجزائرية.

المحور الأول: نقائص المخطط الوطني المحاسبي

اتبعت الجزائر بعد الاستقلال النهج الاشتراكي في ظل علاقاتها بالاتحاد السوفياتي سابقا، حيث دخلت مرحلة البناء ووضع أسس مختلف الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ...إلخ، وهو ما استلزم مركزية اتخاذ القرار وضرورة تحكم الدولة في تنظيم مختلف الأنشطة لتوجيهها نحو خدمة الصالح العام واحترام الخطط الوطنية. ولقد كان منطلق هندسة المخطط المحاسبي الجزائري ـ بما يعرف بالمخطط المحاسبي الوطني. هو ضمان خلق بنك للمعلومات يسخر لمختلف الاستخدامات في كل المستويات الإدارية والتنظيمية سواء كانت تخص الأجهزة المركزية أو الأجهزة المحلية. وكانت أسسه الهيكلية والتفسيرية متفتحة ومنسجمة إلى قدر كبير مع الكثير من العوامل والمتغيرات البيئية المحلية والدولية وقتذاك، وكان يهدف على وجه الخصوص إلى تلبية الاحتياجات والمتطلبات من المعلومات الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال المخططات الوطنية.

إنّ أهم ما يميز التنظيم المحاسبي في الجزائر تأثره بالتوجه الاشتراكي الذي تبنته الدولة بعد الاستقلال، استنادا إلى خلفية جبائية ناتجة عن اضطلاع وزارة المالية بمهمة التنظيم المحاسبي، حيث اعتبرت المحاسبة أداة لتحديد الوعاء الضريبي للمؤسسات

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

الخاضعة للضريبة، وبالتالي توفر أداة رقابة تسمح للدولة بتحديد الإيرادات الجبائية المتأتية من هذه المؤسسات.

وهنا لابد أن نشير إلى أثر التنظيم الاشتراكي على المحاسبة (حمزة، 2004، ص .-100 101) والذي نحصره فيما يلي:

- تأخذ المعلومة المحاسبية أهمية بالغة في اتخاذ القرارات الاقتصادية على مختلف المستويات، وتشكل المحاسبة المصدر الأساسي للمعلومات الضرورية التي تبنى على ضوئها القرارات الاقتصادية الكلية، وتوضع بموجبها البرامج التخطيطية، وتحدد كيفيات تنفيذها ومراقبتها؛
- يتمثل الهدف الرئيسي للمحاسبة على المستوى الكلي في الأنظمة الاشتراكية، في قياس القيمة الاقتصادية للثروة على المستوى الوطني، وذلك من خلال قياس الثروة المتاحة للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة في زمن معين، بالإضافة إلى قياس التغيرات الطارئة على الثروة خلال فترة زمنية محددة؛
- تراعي المحاسبة في قياسها للثروة الأهداف المسطرة من طرف البرامج التخطيطية، والقيود والمحددات التي تفرضها هاته البرامج، حتى تبين مدى فعالية الجهاز التنفيذي في تحقيق الأهداف المسطرة؛
- يُعْتَمَدُ في التنظيم الاشتراكي على المعلومة المحاسبية في إظهار مختلف المعايير الاقتصادية والاجتماعية التي يتم على أساسها تقييم مردودية المشروع حسب الأهداف المسطرة في الخطة والتي تخدم الجانب الاجتماعي أكثر من الجانب الاقتصادي، ولكن قياس المردودية الاجتماعية صعب جدا مما يَضْطَرُ المحاسبة إلى اعتماد بيانات غير كمية.

فالمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 عوض المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957 بهدف إعطاء الدولة أداة للتخطيط والتسيير، إلا أن تطبيقه على أرض الواقع من طرف المستعملين نتج عنه عدة ثغرات ونقائص ظهرت بصورة واضحة بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، حيث لم يساير هذا المخطط التغيرات التي حدثت على المستوى الدولي، وهذا ما أدى إلى عدم اعتماده من طرف الشركات المتعددة الجنسيات لوجود مشاكل في التسيير وعدم تطابق قوائمه المالية مع المعايير المحاسبية الدولية.

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

النقائص المتعلقة بالجانب النظري

- **الإطار التصوري للمخطط المحاسبي الوطني**: غياب الإطار المفاهيمي ولو بصورة ضمنية في المخطط المحاسبي الوطني تسبب في جمود المحاسبة (Bouraoui, 2004, p.97).

- **أهداف ومستعملي القوائم المالية**: أهمل المخطط المحاسبي الوطني عدة مستعملين للمعلومات المحاسبية المالية، كما أن هذه المعلومات تحتوي في مجملها على معلومات رقمية لا تساعد في اتخاذ القرارات ولا تعبر عن الوضعية الصادقة للمؤسسة (Hasen Bey, 2006, p.179)

- **ترجمة وشرح المصطلحات وبعدها عن الواقع الاقتصادي الجديد**: لم يقم معدو المخطط المحاسبي الوطني بشرح المصطلحات التي يستعملها المخطط، بالإضافة إلى ضعف الترجمة وعدم دقتها حيث تم إعداد المخطط أساسا باللغة الفرنسية وهي التي كانت منتشرة ومستعملة آنذاك (حمزة، 2004، ص.152-149).

- **المبادئ المحاسبية**: لم يحدد المخطط المحاسبي الوطني بصفة صريحة المبادئ المحاسبية التي تقوم عليها المحاسبة حتى وإن أشار ضمنيا إلى بعض المبادئ، إلا أن ذلك يعتبر غير كافيا.

- **الحسابات المركبة**: يطبق الدليل المحاسبي الوطني في صيغته الأصلية على المؤسسات الصغيرة ولا يشير إلى المجمعات التي من أجلها تم تأسيس المعايير المحاسبية الدولية، كما يجب الإشارة إلى أن عدد المؤسسات الملزمة بتجميع حساباتها والناشطة بالجزائر ضئيل جدا حيث يفرض القانون هذا الإجراء إلا على المؤسسات المسعرة في البورصة (تقرير، 1999، ص.9).

النقائص المتعلقة ببنية المخطط وأقسامه:

- **غياب المحاسبة التحليلية**: أهمل المخطط المحاسبي الوطني صنف المحاسبة التحليلية ولم يخصص لها أي صنف ضمن أصنافه، ويشكل هذا الإهمال تناقضا صريحا مع الأهداف العامة للمخطط المحاسبي الوطني وعلى

العكس من المحاسبة العامة التي أضفى عليها الصبغة الإجبارية، لم يجبر المخطط الوطني المحاسبي المؤسسات على استعمال المحاسبة التحليلية لذلك فإن المؤسسات الجزائرية قد أهملت تقريبا هاته الأداة الفعالة في التسيير (شعيب، 2009، ص.209).

- **عدم تجانس الحسابات في بعض الأصناف**: هناك بعض الحسابات لا تحقق صفة التجانس مع باقي حسابات الصنف (Ouandelous, 1976, p.47-48)، ويمكن ذكر ما يلي:

- **الصنف الأول الأموال الخاصة**: يحتوي صنف الأموال الخاصة على بعض الحسابات التي لا تشكل وسائل تمويل وتتمثل هذه الحسابات خصوصا في الحساب 15 فرق إعادة التقييم، الحساب 17 الارتباط ما بين الوحدات، والحساب 19 مؤونات الخسائر والتكاليف.

- **الصنف الثاني الاستثمارات**: يتضمن هذا الصنف عنصر المصاريف الإعدادية التي صنفت حسب المخطط المحاسبي الوطني من الاستثمارات بينما في الواقع عبارة عن مصاريف كما تشير إليها تسميتها.

- **الصنف الرابع والخامس الحقوق والديون**: يظهر عدم التجانس بين الحسابات بصفة جلية عند فحص حسابات صنف الحقوق فمثلا الحساب 421 سندات المساهمة والحساب 423 سندات التوظيف والحساب رقم 469 نفقات رهن التخصيص لا تمثل حقوقا للمؤسسة على الغير ... دون ذكر أمثلة أخرى والتي هي عديدة سواء في الصنف 4 «الحقوق» أو في الصنف 5 «الديون» فلا يمكن اعتبار هذين الصنفين كصنفين متجانسين ولا يعبران عن مجموع حقوق أو ديون المؤسسة تجاه الغير.

- **الصنف السادس والسابع التكاليف والنواتج**: إن مجموع صنف الأعباء لا يعكس حقيقة ما تحملته المؤسسة من التكاليف. وبالمقابل فإن مجموع صنف النواتج يتأثر بالحسابين 75 و78، رغم أنهما لا يمثلان إيرادات حقيقية باعتبارهما حسابان وسيطان خصصهما المخطط المحاسبي الوطني لتصحيح التكاليف.

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

- **تحديد النتيجة**: عنـــد تحديد القيمة المضافة (أحد مراحـــل تحديد النتيجة)، تظهر ثلاث أمور خاطئة هي:
  - يقيم الإنتاج المباع داخل الرســـم على القيمة المضافة، إلا أن المواد المستهلكة تقييم خارج الرســـم (المبالغة في القيمة المضافة وعدم قابليتها للمقارنة عبر الزمان والمكان)؛
  - إعانات الاستغلال المستلمة لتقليص أسعار البيع يجب إضافتها إلى إيرادات الاستغلال، في حين يظهرها المخطط المحاســـبي الوطني كإيرادات خارج الاستغلال؛
  - أعباء وإيرادات السنوات السابقة تسجل في الحسابات خارج الاستغلال، أي لا تدخـــل في أي دورة في حســـاب القيمـــة المضافة. كـــما أن المؤونات والمصاريف الإعدادية التي تعتبر كأعباء خارج الاستغلال، والتنازلات بين الوحدات لها أثر على نتائج المؤسسة.

- **نقص قائمة الحسابات وعدم شموليتها**: لم يتضمن المخطط المحاسبي الوطني العديد من الحســـابات التي تســـمح بتســـجيل بعض العمليات. والتي كان من المفروض وجودها، وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر الحسابات التالية حسب الأصناف:
  - بالنسبة للصنف 1: نتيجة السنة المالية، الضرائب المؤجلة؛
  - بالنســـبة للصنف 2: قرض إيجار-التمويل، ترتيب وتهيئة الأراضي، الاستثمارات المالية؛
  - بالنسبة للصنف 4: إعانات للاستلام، الفوائد المنتظرة، عمليات مجمع الشركات؛
  - بالنسبة للصنف 5: الأدوات المالية المشتقة؛
  - بالنســـبة للصنف 6: المقاولة مـــن الباطن، المنح العائلية، منـــح التمدرس، المزايا المقدمة للمستخدمين؛

- **غياب المعالجة المحاســـبية لبعـــض العمليات المهمة**: لقد تغافل المخطط المحاســـبي الوطني عن الفصل في كيفية معالجة وتســـجيل بعـــض العمليات المهمة، في حين لم

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

يظهـــر البعض الآخـــر إلا في الآونة الأخيرة، مثل: العمليـــات المنجزة في إطار عقد إيجـــار التمويل، العمليات المنجزة في إطار عقود المناولة (عقود المقاولة من الباطن)، البنـــاءات المنجزة على أراضي الغـــير، العمليات المنجزة في إطار عقود الاســـتغلال الطويلة (عقود الامتياز).

النقائص المتعلقة بالقوائم الختامية والجداول الملحقة

- **الميزانية**: ما نراه في الميزانية هو عبارة عن مجاميع لتســـهيل حساب وتحديد النتيجة أي شكلها الجبائي بالدرجة الأولى، ليس بالمفيد لمستعملي المعلومة المالية، فبالتالي وجب إعادة تبويبها إلى أصـــول جارية وغير جارية، وخصوم جارية وغير جارية. وكذلك شكل الميزانية لا يقدم معطيات عن الدورة الســـابقة للقيام بعملية المقارنة، وللقيام بعملية المقارنة لا بد من الرجوع إلى الجداول الملحقة (Bouraoui, 2004, p.150).
- **جدول حسابات النتائج**: شـــكله لا يعبر عن النتيجة المالية بل يوضح نتيجة الدورة الخاضعة للضريبة، ومع هذا فإن النتيجة لا تعبر عن نجاعة تســـيير المؤسسة وكذلك لا يقدم بعض الأرصدة الوســـيطة للتسيير المعروفة على المستوى الدولي. كما أنّـــه لا يقدم معطيات عن نشاط الدورة الســـابقة للقيام بالمقارنة لتحديد مدى تطور نشاط المؤسسة، والنتيجة المحددة حسب جدول حسابات النتائج ليست مؤشر على نجاعة تسيير المؤسسة.
- **الجداول الملحقة**:

  - **جدول حركة الأموال**: هذا الجدول لا يقدم تمييز بين تدفقات الاستغلال وتدفقات الاســـتثمار والتدفقات المالية، ولا يسمح بإجراء المقارنة مع معلومات ومعطيات الدورة السابقة، كما أنه ليس بجدول التمويل وليس بجدول تدفقات الخزينة.
  - **جـــدول الأموال الخاصة**: يعطي تحليل على أســـاس أصل الأموال الخاصة وليس على أساس تغيرات الأصول الصافية.
  - **جدول الالتزامات**: فهو يقدم المعلومة المتعلقة بأصل الالتزام وليس كيفية معالجة هذه الالتزامات، وجدول المعلومات المتنوعة يعطي معلومات قصيرة وجزئية.

■ الجداول من 4 إلى 15: لا يقدمـــون إلا التحليل بالطبيعة لعناصر الميزانية وجدول حســـابات النتائج، فهي لا تعبر بصدق عن وضعية المؤسســـة لذا تعتبر أكثر نفعا للمحاسبة الوطنية.

النقائص المتعلقة بطرق وقواعد التقييم والقياس

- **أســـاس القياس**: اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية كأساس في القياس المحاسبي وبالتالي تفقـــد المعلومات المحاســـبية الناتجة عن القياس بالاعتماد على هـــذا المبدأ الكثير من صلاحيتها وقدرتها على الإفصاح عن الوضعية الحقيقية المؤسسة.
- **الجرد الدائم**: فرض المشرع الجزائري على جميع المؤسسات مهما كان حجمها وطبيعة نشـــاطها أن تتبع طريقة الجرد الدائم من أجـــل متابعة مخزونها، في حين هذه الطريقة قد لا تتناســـب وإمكانيات بعض المؤسســـات من أجل متابعة المشتريات، المبيعات والمخزونـــات وتعدد النشـــاطات والبعد الجغرافي لبعض الوحـــدات يبرز صعوبة استعمال الجرد الدائم في المؤسسات (Merouani, 2007, p.14).
- **الإفصاح عن التدفقات النقدية**: لم يول المخطط المحاسبي الوطني أي اهتمام بتحليل التغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية أو كيفية تشكيلها على الرغم من أهميتها البالغة على مستوى الوحدة الاقتصادية، حيث يسمح جدول التدفقات النقدية بترتيب هذه الأخيرة حسب ثلاث وظائف أساسية (وظيفة الاستغلال، وظيفة الاستثمار، وظيفة التمويل)، ومن خلال تحليل التدفقات النقدية يمكن تحديد مســـاهمة كل وظيفة من هذه الوظائف في تشكيل النقدية ومن ثمة توفير أداة لتقييم هذه الوظائف.

المحور الثاني: الخيار الوطني للإصلاح وتبني النظام المحاسبي المالي

بغرض القضاء على النقائص التي يحتويها المخطط المحاسبي الوطني الصادر في سنة 1975 حســـب معايير الاقتصاد الموجه، والذي وضع من أجل توفير معلومات تستعمل على المســـتوى الكلي كالتشـــغيل والإنتاج...، هذا المخطط الذي يتلاءم وخصوصيات مرحلة ســـابقة لم يعد كذلك اليوم، مع انفتاح الاقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق، فبقدر ما يقدم المخطط المحاسبي الوطني قوائم مالية مفيدة لمصلحة الضرائب، بقدر ما

تعجز هذه القوائم عن تلبية احتياجات المستثمرين للمعلومات المالية، لذلك لم يتوفر للجزائر خيار آخر سوى إصلاح وتكييف النظام المحاسبي الجزائري على ضوء معايير المحاسبة الدولية.

أعمال الإصلاح المحاسبي

بدأت عملية تعديل المخطط المحاسبي الوطني بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 على أن تنتهي في ظرف 12 شهر وقد أوكلت هذه المهمة إلى مجموعة خبراء فرنسيين تابعين إلى المجلس الوطني للمحاسبة، مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبين والهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات، وتم وضع ثلاثة خيارات ممكنة للإصلاح طرحت للنقاش تمثلت في (ريحان وآخرون، 2007):

أولا/ تهيئة بسيطة للمخطط المحاسبي الوطني: حسب هذا الخيار تَتِّمُ المحافظة على الهيكل الحالي للمخطط المحاسبي الوطني، وتقتصر التعديلات على جوانب محدودة تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني والاقتصادي في الجزائر والمتمثل في تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاطات المؤسسات القابضة، وعلى الرغم من بساطة هذا الخيار فله عيوب تتمثل في:

- لن يؤدي هذا الخيار إلى تطوير وتحديث النظام المحاسبي الجزائري، بل سيبقي ببعض جوانب القصور التي يعاني منها حاليا.
- لم يهتم بالمشاكل التقنية التي تواجهها المؤسسات والتي تبقى دون حلول.

ثانيا/ تكييف المخطط الوطني نحو الحلول الدولية: يتمثل في المحافظة على الهيكل الحالي للمخطط المحاسبي الوطني مع إدخال بعض الحلول التقنية المطورة حسب معايير المحاسبة الدولية، وعلى الرغم من إيجابياته المتمثلة في تمكين المؤسسات من تقديم قوائم مالية مفهومة من قبل المستثمرين الأجانب وتحسين جودة المعلومات إلا أنه يعاني من نقائص تمثلت في:

- وجود إمكانية عدم توافق بين المعالجات المحاسبية الوطنية وبعض المتطلبات الجديدة للمعايير الدولية؛

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

- إلزامية تعديل الوسائل البيداغوجية للتكوين.

ثالثا/ إعداد نظام محاسبي يتطابق مع معايير المحاسبة الدولية: بالنسبة لهذا الخيار فهو يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني، مع عصرنه شكله ووضع إطار مفاهيمي يتضمن مجموعة من المبادئ والمفاهيم المعمول بها في المعايير الدولية (بن بلغيث، 2004، ص.171 – 173)، لكن هذا الخيار سيؤدي إلى التعديل الشامل للمخطط المحاسبي الوطني ومن ثمة التخلي عن الممارسات والمفاهيم السائدة على المستوى المهني والأكاديمي.

تبنى المجلس الوطني للمحاسبة الخيار الثالث في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001، ويعني إعادة تشكيل نظام محاسبي جديد منبثق عن معايير المحاسبة الدولية وذلك في إطار تحديث الأدوات المرافقة لعمليات الإصلاح الاقتصادي التي تعرفها الجزائر مؤخرا، وبعد فحص مشروع النظام المحاسبي المالي، تم الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة في 12 جويلية 2006 ويأخذ بعين الاعتبار هذا المشروع الجديد جزء كبير من معايير المحاسبة الدولية الحالية لأنه يتفق معها في وضع إطار مفاهيمي من حيث نطاق التطبيق، مستخدمي القوائم المالية، طبيعية وأهداف القوائم المالية، المبادئ والمفاهيم المحاسبية، الأسس العامة والخاصة للتسجيل المحاسبي والقياس (للعمليات العادية والاستثنائية)، وكذلك من حيث عرض القوائم المالية (الأصول، الخصوم، تحديد القوائم المالية الإجبارية...). ويتضمن النظام المحاسبي المالي طروحات جديدة تتمثل فيما يلي:

- التقارب في الممارسات المحاسبية المحلية والممارسات المحاسبية الدولية، الأمر الذي يسمح للمحاسبة أن تكون ضمن إطارا تصوريا ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر، وكذا التمكن من إصدار معلومة دقيقة تساهم في إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- ترتبط بوضع المبادئ والقواعد في نصوص أكثر تفسيرا ووضوحا والتي من شأنها توجيه التسجيل المحاسبي للمعلومات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، وبذلك الحد من أخطار الانحرافات الإدارية وغير الإدارية للقواعد وتشجيع تدقيق وفحص الحسابات.

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

ليصـــدر في الأخير النظام الحاســبي المالي الذي شــكل مفاجأة للممارســين نظرا لجهلهم الكبير لـــه ولمراحل إعداده، ونص القانون على أن يدخـــل حيز التطبيق ابتداء من 01/ 01/ 2009، كما نص على إلغاء النصوص المتعلقة بالمخطط المحاســبي الوطني، إلا أنه تم التأجيل عملية التطبيق إلى 01/ 01/ 2010 نظرا لشــعور الجهات الوصية بعدم الاستعداد للبدء في عملية التطبيق.

دوافع تبني النظام المحاسبي المالي:

ويمكن تلخيص أهم دوافع الإصلاح في النقاط التالية (كتوش، 2009):

- انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق، تحول دور الدولة، في الميدان الاقتصادي والتجاري، من طرف فعال إلى طرف منظم؛
- يعتبر تبني المعايير المحاســبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- ضغوطـــات الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنـــك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة) قصد الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية؛
- تبني المجتمع الدولي لمعايير المحاســبة الدولية، والتـــي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام وخاصة القياس والتقييم العرض والإفصاح وكل هذا لا يمكن أت يتوفر في المخطط المحاسبي لوطني؛
- محاولة الجزائر لجذب المســتثمر الأجنبي من خـــلال تدويل الإجراءات والمعاملات الماليـــة والمحاســـبية لتجنيبه مشـــاكل اختلاف النظم المحاســـبية ســـواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية؛
- يستلزم التفتح الاقتصادي، اســـتعمال معلومات صحيحة، موثقة، وموحدة ومعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي في كونه يستجيب لمختلف احتياجات مستخدمي المعلومة المالية، كما انه يشكل خطوة هامة وجريئة خطتها الجزائر في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ضمن ما يسمى بالتوحيد المحاسبي العالمي والذي يهدف إلى (بكطاش، 2012، ص .160-158):

- تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي وتعزيز مكانتها وثقتها لدى المنظمات المالية والتجارية الدولية؛
- توحيد لغة القوائم المالية وتسهيل قراءاتها؛
- تقليص التكاليف الناتجة عن ترجمة أو تحويل القوائم المالية من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي للشركة الأم بالنسبة للشركات العاملة في الجزائر مما يساعد في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر؛
- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها في التقييم وإعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات الغش والاختلاس؛
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة ويساعد في اختيار أفضل البدائل الاستثمارية؛
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساسا لاتخاذ القرار؛
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح؛
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم الشفافية للحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؛

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

- يساعد في تحسين تسيير القروض من قبل البنوك من خلال توفير معلومة مالية صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؛
- يسمح بِمُقَارَنَةِ الكشوف المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى في نفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛
- يسمح بتوفير معلومة تعكس الواقع من خلال اعتماده على مبدأ القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة الاقتصادي؛
- ساعد في الفصل بين المحاسبة والقانون الجبائي بخلاف المخطط المحاسبي الوطني الذي يعمل على خدمة الإدارة الجبائية.

الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي

يتكون الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي في الجزائر من عدة نصوص قانونية تشريعية وأخرى تنظيمية، ونظرا لكثرة النصوص القانونية التي تشكل في مجموعها الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي سنكتفي في عرضنا هذا بتوضيح ما هو أساسي منها فقط مثل:

- القانون رقم 11-07 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي؛ يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي سمي في صلب الموضوع المحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه (قانون11-07، 2007)،
- المرسوم التنفيذي رقم 156-08 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 27 بتاريخ 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07؛ والمتكون من 43 مادة قانونية، وأوضح هذا المرسوم الإطار التصوري من ناحية أهدافه، كما ركز المرسوم على خصائص المعلومة الواردة في الكشوف المالية والمبادئ والطرق المحاسبية وعرض أيضا الكشوف المالية (المرسوم، 2008)؛

- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، تضمن هذا القرار كل التفاصيل وبشكل دقيق لموضوع المحاسبة المالية (القرار، 2008)؛
- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة. حسب الجريدة الرسمية رقم 19 مارس 2009 يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية وذلك خلال سنتين متتاليتين مسك محاسبة مالية مبسطة (القرار، 2008)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 110-09 المؤرخ في 07 أفريل 2009 الجريدة الرسمية رقم 21 الصادرة في 8 أفريل 2009 يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة انظمة الإعلام الآلي (المرسوم، 2009)؛
- التعليمة الوزارية رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي بصدور هذه التعليمة المتضمنة الطرق الواجب إتباعها والإجراءات الواجب اتخاذها من اجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، يكون قد تأكد عزم وزارة المالية على بدأ تطبيق النظام المحاسبي المالي بتاريخ 01 جانفي2010 (التعليمة، 2009)؛

الإطار المفاهيمي (التصوري) للنظام المحاسبي المالي

أحدث النظام المحاسبي المالي تغييرا شاملا في الأساليب والطرق المحاسبية المعتمدة في الجزائر، فقد جاء بتسميات وتعاريف ومفاهيم وقواعد محاسبية جديدة تتماشى ومعايير المحاسبة الدولية، وبالتالي فالمحاسبة المالية الجديدة هي مشروع كبير يتعدى القضايا المحاسبية البحتة وينطوي على التزام لتلبية متطلبات جديدة هامة لقياس وعرض المحاسبة (Note méthodologique, 2010).

يقصد بالإطار التصوري المحاسبي مجموعة من الإجراءات والأدوات المهيكلة بشكل موضوعي في شكل مبادئ أساسية مرتبطة ببعضها البعض، بهدف إعداد تقارير مالية متجانسة، ومعدة لاستخدامها من طرف مستثمرين، مقرضين وآخرون، هذا الإطار التصوري المحاسبي يسمح بالتوافق والتنسيق، والتوحيد المحاسبي العالمي، من أجل إجاد حلول محاسبية للمشاكل المشتركة. ومصطلح الإطار التصوري (المفاهيمي) يتعلق أساسا بتاريخ التوحيد المحاسبي الإنجلوساكسوني وعلى وجه الخصوص التوحيد المحاسبي الأمريكي، حيث نَجِد أن أول إطار تصوري أُنْشِئَ كان في الو.م.أ من قبل هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) وذلك ما بين 1978 – 1985، وبعدها قامت (IASC) بإنشاء إطار تصوري خاص بها (بوقفة، 2012، ص: 84). ويتميز النظام المحاسبي بعدة خصائص نستخلصها من التعريف:

- يرتكز على المبادئ أكثر ملائمة من الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة من جراء المقاربات واتخاذ القرارات؛

أولا / التعريف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي (المحاسبة المالية)

ويشكل الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث غير معالجة بمجوب معيار أو تفسير، حيث يتكون الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية من (قانون07 – 11، 2007، المادة 7):

- المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية؛
- يحدد مجال التطبيق؛
- المبادئ والفرضيات المحاسبية؛

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

- تعريف الأصول والخصوم، المنتجات والأعباء؛
- كما يحدد طرق التنظيم والتسيير المحاسبي.

وقد عرف المشرع الجزائري المحاسبة المالية في القانون 11-07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 على أنها «نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته. ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية» (قانون07 – 11، 2007، المادة 3).

قد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للقانون 07 – 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة ماليه، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك المحاسبة هم (قانون07 – 11، 2007، المادة 4 و5):

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري
- التعاونيات
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة،
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها والحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

ثانيا / المبادئ والفروض المحاسبية

يحتوي الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي على فرضيات ومبادئ محاسبية أساسية، إن معرفة الفروض والمبادئ المحاسبية التي تعد على أساسها الكشوف المالية مهمة جدا، فهي تسهل علينا قراءتها وكذلك كيفية إعدادها.

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

الفرضيات الضمنية لتحضير الكشوف المالية :

- محاسبة التعهد (الالتزام) نصت عليها المادة 06 من المرسوم التنفيذي 08 – 156؛
- استمرارية الاستغلال (النشاط) نصت عليها المادة 07 من المرسوم التنفيذي 08 – 156؛

المبادئ المحاسبية :

- مبدأ القيد المزدوج نصت عليه المادة 16 من القانون 07 – 11؛
- الدورة المحاسبية نصت عليه المادة 38 من المرسوم التنفيذي 08 – 156؛
- استقلالية الدورات نصت عليه المادة 12 من المرسوم التنفيذي 08 – 156؛
- قاعدة الوحدة الاقتصادية نصت عليه المادة 09 من المرسوم التنفيذي 08 – 156؛
- مبدأ الوحدة النقدية نصت عليه المادة 12 و13 من 07 – 11 والمادة 10من 08 – 156؛
- مبدأ الأهمية النسبية نصت عليه المادة 11 من المرسوم التنفيذي 08 – 156؛
- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية نصت عليه المادة 05 من المرسوم التنفيذي 08 – 156، غير أن النظام المحاسبي المالي يقر بإمكانية منح استثناء لهذا المبدأ في حالتين (تغيير مفروض في إطار نص قانوني، عندما تهدف إلى تحسين عرض الكشوف المالية) وفق المادة 39 من 07 – 11؛
- مبدأ الحيطة والحذر نصت عليه المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08 – 156؛
- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية نصت عليه المادة 17 من المرسوم التنفيذي 08 – 156؛
- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني نصت عليه المادة 08 القانون 07 – 11؛
- مبدأ عدم المقاصة نصت عليه المادة 15 القانون 07 – 11؛
- التكلفة التاريخية نصت عليه المادة 16 من المرسوم التنفيذي 08 – 156؛

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

- مبدأ الصورة الصادقة نصت عليه المادة 03 من القانون 07 – 11.

ثالثا / الخصائص النوعية للمعلومة المالية

تتمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، ويجب أن تتوفر المعلومة الواردة في القوائم المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح (المرسوم، 2008، المادة 8).

تنظيم المحاسبة

لقد تحديد الإطار التنظيمي لنظام المحاسبة المالية من خلال المواد من 10 إلى 24 من 07 – 11 ما يلي:

- يجب ان تستوفي المحاسبية المالية الالتزام، الانتظام، المصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك البيانات والمعلومات التي تعالجها ورقابتها وتبليغها؛
- مسك مختلف دفاتر نظام المحاسبة المالية بالعملة الصعبة؛
- تحول كل العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط المتفق عليها؛
- تخضع أصول وخصوم المؤسسات إلى جرد مادي مرة في السنة على أساس فحص مادي دقيق وإحصاء كل الوثائق الثبوتية؛
- لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أساس قانوني أو تعاقدي؛
- تعتمد كل الدفاتر المحاسبية الخاضعة لهذا النظام على المبدأ القيد المزدوج؛
- كل تسجيل في الدفاتر يجب أن يحدد بدقة مصدر البيان أو المعلومة ومضمونها وتخصيصها ومرجع الوثيقة الثبوتية التي أستند عليها في كتابتها؛

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

- كل تسجيل محاسبي يجب أن يستند على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورق أول أي شيء يضمن المصداقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق؛
- يجب إجراء قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني وضمان عدم المساس بالتسجيلات؛
- الكيانات الخاضعة لهذا القانون مجبرة على مسك مجموعة من الدفاتر القانونية وهي (دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد مع احتواء هذه الدفاتر على دفاتر فرعية مساعدة حسب احتياجات المؤسسة) مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمؤسسات الصغيرة؛
- تحفظ مختلف الدفاتر والوثائق لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية؛
- يتم ترقيم وتأشير الدفاتر المحاسبية القانونية (دفتر اليومية ودفتر الجرد) من قبل رئيس محكمة مقر المؤسسة؛
- لا يجب ترك بياض أو تشطيب او أي نوع من أنواع التغيير أو النقل إلى الهامش في الدفاتر المحاسبية إلا في إطار ما يسمح به قانون المحاسبة المالية؛
- تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق الإعلام الآلي، ويجب أن تلبي طريقة الإعلام الآلي مقتضيات الحفظ والسلامة والأمن والمصداقية والشروط القانونية.

المحور الثالث: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي الصادر في القانون 11-07 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 يعتبر خطوة مهمة لتقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات مجلس معايير المحاسبية الدولية، غير أن هذه الخطوة غير كافية وقد لا تكون لها آثار إيجابية كبيرة، وذلك بسبب:

التحديات الجبائية :

إنّ المبدأ الذي تبناه النظام الحاسبي المالي والمتمثل في تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني سيؤدي بالضرورة إلى إحداث اختلافات هامة بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية، والتي يمكن إرجاعها إلى العلاقة الوطيدة بين التقنيات الجبائية والمحاسبية التي كانت متبعة في ظل المخطط المحاسبي الوطني (بوعلاق وآخرون 2014، ص.619)، هذا الأخير الذي وضع أساسا لخدمة الجباية، ويمكن تلخيص نقاط التصادم بين SCF والتنظيم الجبائي في:

- اختلاف الأهداف: إنّ النظام المحاسبي المالي يسعى الى تعزيز الشفافية والمصداقية في عرض القوائم المالية مع اتباع حيادية تامة لا تخدم أي طرف من الأطراف، وعلى العكس تماما، فالقواعد الجبائية تسعى لتعظيم إيرادات الدولة الجبائية، كما انها تعتبر وسيلة من وسائل الاقتصاد السياسي والاجتماعي للدولة.
- عدم موضوعية القواعد الجبائية والمحاسبية: تكون القاعدة سواء كانت جبائية أو محاسبية غير موضوعية إذا كانت تعطي الأولوية لخدمة مصالح طرف معين أو هي متأثرة بهذه المصالح، مما يجعلها بعيدين عن إعطاء صورة تعبر عن الحقيقة بكل موضوعية. فمن الجانب الجبائي هناك بعض القواعد والقوانين الجبائية المتضمنة في قانون الضرائب المباشرة (المتعلقة بالمؤونات). فمثل هذه القواعد تعمل على الرفع من إيرادات الدولة بطريقة يمكن القول عنها أنها غير عادلة لأنها غالبا ما تخدم أهداف الخزينة العامة، اما من الناحية المحاسبية فالقواعد والمفاهيم المحاسبية المتضمنة في النظام المحاسبي المالي تطرح مجموعة من الخيارات تجعلها تبتعد نوعا ما عن الموضوعية العلمية التي تطرح حلا وحيدا أو طرقا تؤدي إلى نفس الحل على الأكثر (بوسبعين، 2010، ص.103).

وبهدف إحداث انسجام سارعت السلطات إلى اتخاذ بعض التدابير التي رافقت تطبيق النظام المحاسبي على مراحل حتى تتمكن من تقليص فجوة البعد بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي، وذلك منذ صدور النظام المحاسبي المالي في 25/ 11/ 2007 وبداية تطبيقه في 01/ 01/ 2010 (الفترة الانتقالية)، من خلال قوانين المالية السنوية

والتكميليـــة للســـنوات (2010–2009–2008) ومن بين القوانين التي تـــم إعادة النظر فيها من اجل تكييفها مع محتوى النظام المحاســـبي المالي نجد على سبيل المثال لا الحصر (جاوحدو وحمدي، 2013):

- المادة 10 المتعلقة بالربح او الدخل الضريبي على الأشخاص الطبيعيين؛
- المادة 141 المصاريف القابلة للخصم؛
- المادة 172 فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات؛
- المادة 174 نظام الاهتلاكات؛
- المادة 185 إعادة تقييم الاستثمارات المادية؛
- المادة 186 فوائض القيمة الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات.

بالرغم من كل الجهود المبذولة لتكييف البيئة الجبائية الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي إلا أنه تبقى بعض القواعد والطرق الجبائية واجبة التعديل أو الإضافة ولعل أهمها قاعدة التقييم على أساس القيمة العادلة. التي تعتبر طريقة جديدة في الممارسة المحاسبية في الجزائر ولكن غياب أسواق حقيقية لإعادة التقييم سيؤثر سلبا على هذا المبدأ. كما أن التصريحات الجبائية لا يمكن إعدادها إلا بعد معالجة الجداول المالية للمؤسسة المحضرة وفق النظام المحاسبي المالي اعتبارا إلى القيود الجبائية؛

تحديات مهنية

عرفت مهنة المحاســـبة منذ فترة طويلة اختلالات وانتكاســـات كثيرة، مما نتج عنه مشاكل عديدة في تنظيم مهنة الحاسبة في الجزائر نذكر منها (بلية، 2010، ص.538):

- غياب سياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب الجزائري للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد وكذلـــك تعده للعمل وفقا للتطبيقـــات الدولية المتمثلة في المعايير المحاســـبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية؛
- غياب الأحكام الخاصة بالتكوين والتربصات المهنية لمحافظي الحسابات؛

- عدم منح المنظمة الاعتمادات بسبب المتابعة غير المنتظمة للطلبات التي تمتد بعضها إلى عدة سنوات، مع توقيف التربصات التطبيقية وعدم منح شهادات نهاية التربص للخبراء المحاسبين المتربصين الذين ينعكس نقص تأطيرهم على درجة استعدادهم لممارسة المهنة؛
- منح الهيئة النقابية التراخيص لممارسة المهام المحاسبية بدون أي رقابة من السلطات العمومية؛
- الاعتماد على اجتهادات مهنية قديمة لم تخضع للتكييف مع المعايير الدولية لفحص الحسابات والتي تؤدي الى رقابة غير صادقة، ولا تمنح ضمانات كافية للمصداقية والصورة الحقيقية للوضعية المالية والمؤسسات المراقبة؛
- تعاني مهنة المحاسبة في الجزائر من محاولات دخول خبرات محاسبية أجنبية للسوق الجزائرية عن طريق مكاتب خبرة محاسبية عالمية لا يمكن للمحاسبين والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الجزائريين منافستهم بإمكانياتهم المتواضعة؛
- غياب المهنة عن المساهمة الجادة في عملية الإصلاح، نتيجة لضعفها وعدم تأثيرها في بيئة المحاسبة الجزائري، وغياب شبه كلي عن المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة عبر العالم مثل: IFAC وIASB.

ومن أجل معالجة النقائص وضمان تأهيل المهنيين، قامت وزارة المالية بإصلاح المهنة من خلال قانون 10-01، حيث سيضمن هذا الأخير استمرار المهنة بالسماح للهيئة النقابية بالتفرغ الى تحسين مستوى معارف المهنيين في مجال المعايير الدولية من أجل تحضيرهم إلى مواجهة المنافسة مع انفتاح الخدمات المحاسبية المقررة في إطار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة. وفي ضوء تجربة السنوات الأخيرة من خلال تسيير مجلس المنظمة الوطنية، يهدف مشروع هذا القانون إلى إعادة امتلاك السلطات العمومية لصلاحيات السلطة العامة وإعادة تنظيم الوظيفة وممارسة الوصاية على الوظيفة ورفع مستوى تكوين المهنيين. ومن التدابير الرئيسية لهذا القانون مساهمته في تحقيق أهداف الإصلاح من خلال (قانون01-10، 2010):

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

- إنشاء ثلاثة أصناف مهنية:
  - المصف الوطني للخبراء المحاسبين؛
  - الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
  - المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
- ممارسة وزير المالية للوصاية على هذه الهيئات المهنية عن طريق المجلس الوطني للمحاسبة وعن طريق تعيين ممثليه لدى مختلف مجالس المهنيين؛
- منح الاعتماد لممارسة المهنة الذي يصبح من صلاحيات وزير المالية؛
- مراقبة النوعية المهنية والتقنية الأعمال الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تخول الى وزير المالية؛
- التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية والتكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني.

تحديات تعليمية

إنّ موضوع التعليم المحاسبي من أكثر المواضيع التي سقط الاهتمام بها في مرحلة التحضير للانتقال، فمساهمة الأستاذ الجامعي في اختيار استراتيجية الإصلاح المحاسبي ضعيفة جدا ويتضح هذا من خلال تمثيله في المجلس الوطن للمحاسبة الذي تولي مهمة إصلاح النظام المحاسبي والتي لا تتعدي 08 ٪ على اعتبار أنه من المفترض أن تكون للأستاذ الجامعي معرفة علمية حول معايير المحاسبة الدولية وبعض التطبيقات المحاسبية للمؤسسات، بالإضافة إلى انعدام التواصل بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية حيث كان من المفروض أن تسهل البحوث العلمية التي تنجز في الجامعة عملية ترشيد القرارات الاستثمارية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحسن أداءها وبالتالي المساهمة في دفع عجلة التنمية، هذا بسبب ضعف المنتوج الجامعي أو عدم وجود رغبة في

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

استهلاكه لأن تصميمه أو بنائه لم يكن على أساس رغبات المستهلكين (دربال ودشاش، 2013، ص.7).

إن رد فعل الوزارة الوصية جاء متأخر جدا من خلال المراسلة التي وجهتها لمؤسسات التعليم العالي بتاريخ 17 نوفمبر 2009 بخصوص تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من 09/ 01/ 2010 وإرفاق هذه المراسلة بتعليمة وزارة المالية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 التي تتضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة والتي اعتبرتها وزارة التعليم العالي أنها وثيقة عمل بيداغوجية أساسية ينبغي أن يسترشد بها الأساتذة في ميدان المحاسبة، كما تؤكد هذه المراسلة على ضرورة أن يولي مسؤولو الكليات المعنية اهتماما خاصة أثناء تقديم عروض التكوين وأن تتضمن هذه الأخيرة المستجدات الحاصلة في البيئة المحاسبية في الجزائر.

فالوزارة لم تهتم بتوضيح محتوى برامج التدريس الجديدة أو دعوة لتقديم مقترحات بخصوص هذه البرامج، أو دعوة لتوحيد البرامج وتجانس طرق التدريس عبر جامعات الوطن، فكل ما يدرس في الجامعة إلى غاية اليوم بعد مرور 5 سنوات من الانتقال هو اجتهاد شخصي للأساتذة الجامعيين فيما يخص الدروس، وكذلك الكتب التي أصدرت في موضوع المحاسبة المالية التي تتوافق مع التغييرات الحاصلة، بالإضافة إلى مذكرات الماجستير ورسائل الدكتوراه التي أعدها طلبة الدراسات العليا في ميدان المحاسبة وخاص النظام المحاسبي المالي، كما تم فتح العديد من مخابر البحث في ميدان المحاسبة التي تتضمن العديد من مشاريع البحث في مجال المحاسبة في السنوات الأخيرة خاصة بعد الاهتمام بدراسات ما بعد التدرج في المحاسبة والتخصصات ذات الصلة على مستوى العديد من جامعات الوطن على غرار جامعة ورقلة، باتنة، البليدة، المدية، الجزائر 3. وتم عقد عديد الملتقيات والندوات والأيام الدراسية حول الإصلاح المحاسبي في الكثير من الجامعات عبر التراب الوطني، بالرغم من كل هذه الجهود تبقى هناك نقائص في التعليم المحاسبي الجامعي يمكن إيجازها فيما يلي:

- معايير القبول في كلية الاقتصاد ومنها تخصص محاسبة للطلبة الحاصلين على بكالوريا بمعدل 10/ 20 أي أضعف معدل بكالوريا على عكس التخصصات الأخرى التي

تشـــترط معدلات أكـــبر، وهذا من أهم أســـباب ضعف مســـتوى الطلبة في ميدان المحاسبة؛

- التعليم المحاســـبي في الجزائر لا يزال يدرس بطريقة تقليدية فالمواضيع المحاســـبية كالمحاسبة والتدقيق تدرس دون ترابط فيما بينها، بالإضافة إلى التركيز على المحاسبة من الناحية النظرية وإهمال الجانب التطبيقي العملي،
- رغم الثورة المعلوماتية ومـــا قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية، إلا أن تدريس الإعلام الآلي يتم بشكل نظري في ظل غياب الإمكانيات التي تنتج تفعيل الدروس التطبيقية وتعميمها، حيت نجد خريجي الجامعات يجدون صعوبة كبيرة في التأقلم مع البرامج المحاسبية والأجهزة المستعملة من طرف المؤسسات؛
- الفجوة بين الجامعة والمؤسســـات الاقتصادية، حيث أن التعليم المحاسبي خصوصا الجديد يتطلب إجراء تربصات ودراســـات ميدانية تســـمح للطلبـــة بمعاينة مختلف العمليات المحاسبية؛
- إهمال تعليم اللغات الأجنبية، والذي لا يتماشـــى مع الانفتاح الاقتصادي للجزائر، خصوصا وأن وظيفة الاتصـــال تعتبر من أهم الوظائف المحاســـبية التي تقوم على استقبال المحاسب للبيانات وفهمها وتحليلها، ومعالجتها وإرسالها إلى مستخدميها.

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

الخاتمة

إنّ النظام المحاسبي الجديد أهلته عدة متغيرات منها ما تعلق بالتحولات المالية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع مطلع التسعينات، وأخرى متعلقة بالمحيط الدولي والعولمة الاقتصادية، مما يسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية، والتكيف مع المعطيات الجديدة، وتقييم وضعها بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، وإظهار بوضوح قدرتها التنافسية. يتطلب تكريس وإنجاح النظام المحاسبي المالي تكاثف جهود جميع الأطراف الأكاديميين والمهنيين من خلال:

- ضرورة مساعدة المؤسسات على توفير إطارات مؤهلة علميا وعمليا لتطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال إجراء دورات تكوينية تتميز بالجدية والفعالية إضافة إلى وجود جهة على اتصال دائم بمحاسبي المؤسسات من أجل مساعدتهم على حل المشاكل المحاسبية؛
- النهوض بالمهنة المحاسبية ورفع مستواها بتأهيل الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ليكونوا قادرين على القيام بمهامهم من خلال الاهتمام الجاد بنظام التكوين الذي يجب أن يتوافق مع معايير التكوين المعمول بها عالميا، إضافة إلى الانضمام إلى المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة عبر العالم وتفعيل دورها في عملية الإصلاح المحاسبي، الانخراط في برنامج IFAC للاتحاد الدولي للمحاسبين، وتشجيع ظهور التعاون بين المهنيين الجزائريين والدوليين؛
- مراجعة منظومة التعليم المحاسبي لتتوافق مع معايير التعليم المحاسبي المعمول بها دوليا؛
- مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة لأنه من شأن الجامعيين والمتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي والمساهمة في بناء المؤسسات وعدم استخدام سياسة الانطواء والانعزال على المحيط الخارجي واعتبار المتربصين على أنهم دخلاء على المؤسسة؛

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

- تأهيل الأساتذة الجامعيين وتكوين نخبة لها دراية ومعرفة دقيقة بالنظام لتكون في مستوى تكوين إطارات لها تأهيل علمي كافي لإنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال إرسال بعثات إلى الخارج لتلقي التكوين اللازم في مجال المعايير المحاسبية الدولية، وتطوير الأساليب التعليمية، وضرورة العمل على دمج فترة التدريب الميداني والمهارات المطلوبة في سوق العمل في البرامج التعليمية من أجل الحصول على خرجين قادرين على تلبية متطلبات سوق العمل؛
- ضرورة وجود اتصال فعال بين الجامعات، المؤسسات والمكاتب المهنية لتحديد الاحتياجات وتنسيق الجهود لإعداد برامج لمختلف المقاييس المتعلقة بالمحاسبة بما يتوافق مع النظام المحاسبي المالي ومساعدة الباحثين في حصولهم على المعلومات التي يتطلبها البحث العلمي وبالتالي المساهمة في رفع مستوى التعليم والتكوين المحاسبيين؛

بيبليوغرافية

1. بكطاش، ف. (2012)، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)، رسالة دكتوره غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة الجزائر3.
2. بلية، م. (2014)، مهنة المحاسبة وهيئات المعايرة المحاسبية في الجزائر في ظل قانون 01-10، ورقة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول: دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-AFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات - اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية-المنعقد بجامعة ورقلة الجزائر، يومي 24 و25 نوفمبر 2014.
3. بن بلغيث، م. (2004)، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه، الجزائر.
4. بوسبعين، ت. (2010)، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
5. بوعلاق، م. (2014)، الإشكاليات الجبائية الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة المحاسبية الجزائرية، ورقة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

حول: دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-AFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية-المنعقد بجامعة ورقلة الجزائر، يومي 24 و25 نوفمبر 2014.

6. بوقفة، ع. (2012)، الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية دراسة تحليلية تقييميه 2012-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة، الجزائر.

7. تقرير (1999)، اللجنة المكلفة بإصلاح المخطط المحاسبي الوطني.

8. التعليمة الوزارية، (2009)، رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي بصدور هذه التعليمة المتضمنة الطرق الواجب إتباعها والإجراءات الواجب اتخاذها من أجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.

9. جاوحدو. ر وحمدي ج. (2013)، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكييفه، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06-05 ماي 2013 جامعة الوادي الجزائر.

10. حمزة، ط. (2004)، المخطط الوطني المحاسبي دراسة تحليلية وانتقادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد جامعة الجزائر.

11. دربال. ي، دشاش.أ، (2013)، آفاق تكييف تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي يومي: 05 و06 ماي.

12. الشريف ريحان. (2007)، مشروع SCF والمعايير المحاسبية الدولية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول: مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة الاقتصادية على ضوء التحولات الدولية، جامعة عنابة، يومي 22/ 21 نوفمبر 2007.

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

13. شـــعيب، ح. (2009)، تطور الفكر المحاســـبي–مدخل نظرية المحاســـبة، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة البليدة.

14. القانـــون 11–07، (2007) الصـــادر في 25 نوفمبر 2007 الجريدة الرســـمية رقم74 المتضمن للنظام المحاسبي المالي.

15. القانـــون 01–10، (2010)، المـــؤرخ في 29 جوان 2010 والصـــادر في 2010/ 07/ 1 الجريدة الرســـمية العدد 42، المتعلق بمهن الخبير المحاســـب ومحافظ الحســـابات والمحاسب المعتمد

16. القرار، (2008)، المؤرخ في 26 جويلية 2008 الجريدة الرســـمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

17. القرار، (2008)، المؤرخ في 26 جويلية 2008 الجريدة الرســـمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

18. كتوش، ع. (2009)، «متطلبات تطبيق النظام المحاســـبي الموحد (ISA /IFRS) في الجزائر»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة شلف الجزائر.

19. مرسوم التنفيذي رقم –08 156، (2008) الصادر في الجريدة الرسمية رقم 27 بتاريخ 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11–07.

20. المرسوم، (2009)، التنفيذي رقم 110–09 المؤرخ في 07 أفريل 2009 الجريدة الرسمية رقم 21 الصادرة في 8 أفريل 2009 يحدد شروط وكيفيات مســـك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

21. Bouraoui, (N.), (2004), Nécessité d'une réforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifie à l'économie de marché, mémoire de magistère, école supérieur du commerce, Alger.

22. Hasen Bey, (M.), (2006), Enterprise algérienne, gestion mise à niveaux et permanence économique, Thala, Alger.

23. Merouani, (S.), (2007), Le projet du nouveau système comptable financier algérien, magistère en sciences de gestion, école supérieure de commerce, Alger.

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

24. Note Méthodologique portant modalités d'application de l'instruction première application du système comptable financier, (2010), conseil national de la comptabilité, Alger, 19/10/2010. http://www.cnc.dz/fichier_regle/46.pdf.

25. Ouandelous, (M.), (1976), Instruments comptables et gestion des sociétés nationales, DES sciences économiques Alger.

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015